

قراءة في بنود الاتفاقية المصرية - الإسرائيلية

عيسى الشعبي

الاتفاقية المصرية - الإسرائيلية التي وقعها الطرفان في الساعات الأخيرة من يوم ١٩٧٥/٩/١، كما وصفها الرئيس أنور السادات بحق « نقطة تحول في النزاع العربي - الإسرائيلي ». وبالرغم من أن الرئيس السادات لم يشرح ذلك التحول الذي أدخلته الاتفاقية على مجرى الصراع ، فإن المعنى المقصود هنا لم يغيب عن الفهم العربي العام الذي تترجم في ردود الفعل الرسمية والشعبية وما زال .

نعم ، ان الاتفاقية المصرية - الإسرائيلية من الاهمية والخطورة البالغتين الى الحد الذي يمكن القول معه بان الصراع في هذه المنطقة قد دخل نقطة تحول جديدة ، بما رتبته على الطرفين المتعاقدين من التزامات متبادلة ، وما انشأته من وقائع جديدة وحقوق وواجبات عند كل طرف لدى الطرف الآخر .

قراءة بنود الاتفاقية

الاصرار الإسرائيلي على أن يتضمن اي اتفاق مصري - اسرائيلي انتهاء لحالة الحرب بينهما ، كان سببا في تأجيل التوصل الى هذه الاتفاقية مدة ستة أشهر تقريبا . ففي آذار (مارس) الماضي بلغ التعنت الإسرائيلي ذروته ، باصرار المفاوضين الحكوميين الإسرائيليين على تضمين الاتفاق مع مصر بندا ينص على انتهاء حالة الحرب بينهما ، الامر الذي عطل الوصول الى اتفاق والى فشل مهمة الدكتور هنري كيسنجر . الا انه في أواخر آب (أغسطس) الماضي عاد كيسنجر الى المنطقة مواصلا دبلوماسيته الطائفة ، بين القدس والاسكندرية ، ليحقق في ختامها هذه المرة الاتفاق بين حكومتي مصر واسرائيل ، غير متضمن نص انتهاء حالة الحرب بينهما .

فما الذي حققته هذه الاتفاقية ، وما هي الوقائع المنشأة بموجبها ، وما هي التزامات كل طرف تجاه الطرف الآخر ؟

ان الانجاز الملموس الذي حققته مصر بهذه الاتفاقية هو انسحاب اسرائيل من بعض سيناء المحتلة . وبتعبير آخر ، عودة آبار نفط ابو رديس الى الادارة المدنية المصرية وعودة الممرين الاستراتيجيين - المينلا والجدي - الى الادارة الدولية مع الإبقاء على أبوابها الشرقية بيد الإسرائيليين ، وبوجود امركي مستقل في محطات الانذار المبكر في المنطقة المدارة دوليا .

الانسحاب الإسرائيلي هذا تم بثمن باهظ جدا ، بالنظر لما انشأه من وقائع جديدة وما رقبه من التزامات على الجانب المصري . فمن خلال النصوص المعلنة في الاتفاقية ، تم الاقرار من جانب الطرفين بأن « النزاع بينهما وفي الشرق الاوسط لا يتم حله بالقوة المسلحة وانما بالوسائل السلمية » - المادة الاولى .

واضح هنا ان تضمين هذا النص في الاتفاقية ، جاء بطلب من جانب اسرائيل وخدمة